الأمم المتحدة

S

Distr.
GENERAL



مجلس الأمن

S/PRST/1997/36
11 July 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

بيان رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٣٧٩٨ لمجلس الأمن، المعقودة في ١١ تموز/يوليه ١٩٩٧ بصدد نظر المجلس في البند المعنون "الحالة في سيراليون"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"يشير مجلس الأمن إلى بيان رئيسه المؤرخ ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٧ (S/PRST/1997/29)، الصادر بعد الانقلاب العسكري الذي وقع في سيراليون في ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٧. وما زال المجلس يشعر بقلق بالغ إزاء استمرار الأزمة في سيراليون وعواقبها الإنسانية السلبية على السكان المدنيين، بما في ذلك اللاجئون والمشردون داخليا، ولا سيما الفظائع المرتكبة ضد مواطني سيراليون، والرعايا الأجانب، وأفراد فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ويكرر المجلس تأكيد رأيه بأن محاولة الإطاحة بحكومة الرئيس أحمد تيجان كابا المنتخبة ديمقراطيا أمر غير مقبول ويدعو مرة أخرى إلى استعادة النظام الدستوري في البلد فورا ودون شروط.

"ويساور مجلس الأمن القلق إزاء الأزمة الخطيرة القائمة في سيراليون التي تعرض للخطر السلم والأمن والاستقرار في المنطقة بأسرها، وبصفة خاصة، إزاء أثرها السلبي المحتمل على عملية السلام الجارية في ليبريا المجاورة.

"ويؤيد مجلس الأمن بقوة قرار مؤتمر القمة الثالث والثلاثين لمنظمة الوحدة الأفريقية المعقود في هراري، زمبابوي، في الفترة من ٢ إلى ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٧، الذي ناشد زعماء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجتمع الدولي لمساعدة شعب سيراليون على استعادة النظام الدستوري في ذلك البلد والذي أكد الضرورة الحتمية لتنفيذ اتفاق أبيدجان الذي لا يزال يشكل إطارا صالحا لتحقيق السلام والاستقرار والمصالحة في سيراليون.

"ويرحب مجلس الأمن بمشاركة وزراء خارجية أعضاء لجنة الأربعة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في جلسته ٣٧٩٧ المعقودة في ١١ تموز/يوليه ١٩٩٧.

"ويرحب مجلس الأمن بجهود الوساطة التي بادرت بها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ويعرب عن كامل تأييده للأهداف التي ترمي إليها هذه الجهود على النحو الوارد في البلاغ الختامي (S/1997/499)، الصادر في اجتماع وزراء خارجية الجماعة الذي عقد في كوناكري، غينيا، في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧.

"ويدعو مجلس الأمن أيضا الذين قاموا بالاستيلاء على السلطة الى أن يتعاونوا تعاونا تاما مع هذه الجهود لكي يتسنى استعادة النظام الدستوري في سيراليون على الفور.

"وسيواصل مجلس الأمن متابعته عن كثب للتقدم المحرز في الجهود الرامية إلى حل الأزمة سلميا، وهو على استعداد للنظر في اتخاذ التدابير الملائمة اذا لم تتم استعادة النظام الدستوري في سيراليون دون إبطاء.

وسيبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره الفعلي".
